



ورقة بحثية حول

احتياجات المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال وبعد العدوان الإسرائيلي

أنس بواطنة

علا عدوي



كانون الأول 2024



ورقة بحثية حول

احتياجات المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية
خلال وبعد العدوان الإسرائيلي

إعداد:

أنس بواطنة

علا عدوي

كانون الأول 2024

جميع الحقوق محفوظة ©

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية



PNGO.net



PNGOnetps

رام الله، المصايف، شارع إميل توما، عمارة زهرة المصايف، طابق (1-)
Ramallah, Al-Masayef, Emile Touma St., Zahrat Al-Masayef Building, Floor(-1)



+970 2 2975321



+970 2 2950704



P.O.Box: 2232



info@Pngo.net

المحتويات

4	المُلخَص التَّنفيذِي
6	1. المَقْدَمَة
6	1.1 السِّياق السِّياسِي والاقتِصادِي والاجْتِماعِي ما بَعْد السَّابِع من أكتُوبر
8	1.2 أهُداف الورقة البَحْثِيَّة ونِطاقها
8	1.3 المَنهجِيَّة والمَعِيقات
10	2. نَتائِج الورقة البَحْثِيَّة
10	2.1 دور المَنظَمات الأهلِيَّة في فلسطِين
13	2.2 دور المَنظَمات الأهلِيَّة المَبحُوثَة
14	2.3 استِجابَة المَنظَمات الأهلِيَّة للعدوان
16	2.4 مَلاحِظات على استِجابَة المَنظَمات الأهلِيَّة
17	2.5 خُطط المَنظَمات الأهلِيَّة للطواريء
19	2.6 أُبْرز التَّحدِيات الَّتِي تَواجِه المَنظَمات الأهلِيَّة الفِلسطِينِيَّة
22	2.7 احتِياجَات المَنظَمات الأهلِيَّة الفِلسطِينِيَّة لِتَعزِيز قَدْرَتِها على الاستِجابَة للطواريء
25	3. التَّوصِيَّات
25	3.1 رَفْع الجاهِزِيَّة الوَطَنِيَّة
25	3.2 إِبْلاء اِهْتِمام أَكْثَر جَدِيَّة بِخُطط الطواريء
25	3.3 رَفْع الجاهِزِيَّة المُؤَسَّسِيَّة
26	3.4 رَفْع القَدْرَات والتَّدرِيب
26	3.5 تَعزِيز التَّنسيق والتَّعاوَن
27	3.6 استِراتيجِيَّات التَّموِيل
28	4. المَلاحِق
28	4.1 قائِمَة المَقابِلات المَعْمَقَة
29	4.2 قائِمَتِي المُؤَسَّسات المُشارِكَة نِقاشات المَجموعات البُورِيَّة

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل احتياجات المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية ومدى جهوزيتها للاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ لاسيما خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة وما نتج عنه من سياق سياسي واقتصادي واجتماعي شديد التعقيد بعد السابع من أكتوبر 2023.

اعتمدت الورقة على منهجية البحث الوصفي التحليلي، وشملت مقابلات شخصية معمقة ونقاشين بؤريين مع 30 منظمة أهلية فاعلة في الضفة الغربية. ركزت الورقة على استقصاء رؤى تفصيلية حول برامج المنظمات الأهلية واستجابتها للأحداث بعد السابع من أكتوبر خاصة في قطاعات الحماية والصحة والزراعة والتعليم، إلى جانب التحديات التي واجهتها واحتياجاتها اللازمة لتعزيز قدرتها على الاستجابة.

أظهرت النتائج أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في الضفة الغربية في الاستجابة للتداعيات الكارثية لحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتي امتدت آثارها إلى الضفة الغربية. فكانت الاستجابة عبر القطاعات الحيوية مع تحول الأولويات من العمل التنموي إلى الإغاثي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني. تركزت البرامج على الدعم والإرشاد النفسي والرصد والتوثيق لضمان مساءلة الاحتلال على انتهاكاته والمناصرة الدولية للمطالبة بحماية الشعب الفلسطيني وإيقاف العدوان. كما لوحظ تباين استجابات المنظمات حسب مواقعها وتخصصها.

كشفت الورقة بأن غالبية المنظمات الأهلية لا تمتلك خطط طوارئ مكتوبة التي تم استبدالها بتعليمات شفوية واجتماعات دورية مما جعل استجابتها تعتمد بالضرورة على الارتجال بدلاً من التخطيط المحكم. وعلى الرغم من وجود خبرات عملية ومترابطة من تجارب سابقة في إدارة الأزمات، إلا أن الأزمة الحالية فاقت القدرات والامكانيات التي تمتلكها المنظمات الأهلية، وتحتاج إلى توثيق بما يضمن فاعلية أكبر في الاستجابات المستقبلية.

توصلت الورقة إلى أهم الاحتياجات التي يجب توفيرها للمنظمات الأهلية لتعزيز استجابتها لحالات الطوارئ والأزمات ورفع الجاهزية من خلال إعداد خطط طوارئ مؤسسية إضافة إلى تعزيز القدرات التقنية وتدريب الموظفين. كما تم التركيز على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات الجهات الرسمية وفيما بين المنظمات الأهلية، إضافة إلى ضرورة توفر التمويل المستدام لتلبية الاستجابة الفاعلة لحالة الطوارئ.

توصي الورقة برفع الجاهزية من خلال خطة طوارئ وطنية تستجيب لعدة سيناريوهات، بما في ذلك تلك المشابهة للكارثة الإنسانية في قطاع غزة على أن تتضمن جميع القطاعات لاسيما المنظمات الأهلية مع تحديد الأدوار ومسئوليات واضحة وتأمين الموارد اللازمة لضمان الاستجابة الوطنية الفاعلة. كما ركزت الورقة بتوصياتها على ضرورة تعامل المنظمات الأهلية مع خطط الطوارئ وتعزيز الجاهزية بجدية بالغة، وذلك للاستمرار في دورها التاريخي والحيوي في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتقديم الخدمات والإغاثة وسد

الثغرات. إضافة إلى ضرورة أن تتخذ شبكة المنظمات الأهلية دوراً ريادياً في تعزيز جاهزية المنظمات الأهلية لحالات الطوارئ وذلك من خلال التشبيك والتنسيق عبر القطاعات المختلفة تحت مظلتها وتحقيق الاستفادة القصوى من مقدرات المنظمات الأهلية لعمل استجابة فعالة لاسيما تلك الكبيرة منها والتي تنتشر مقراتها في كافة البلاد وتجهيزها لحالات الطوارئ ليتم الوصول إلى الأماكن والفئات المستهدفة بسهولة.

1. المقدمة

1.1 السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ما بعد السابع من أكتوبر

تعمل المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية ضمن سياق سياسي واقتصادي واجتماعي شديد التعقيد بعد السابع من أكتوبر 2023، حيث شهدت عاماً استثنائياً مليئاً بالتحديات، ولاسيما في ظل حالة حرب مُعلنة على قطاع غزة وصفتها محكمة العدل الدولية بأنها قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية على نحو خطير، مخلفة خسائر فادحة في صفوف المدنيين حيث تجاوز عدد الشهداء 45,059، جُلهم من النساء والأطفال وكبار السن وأصيب حوالي 107,041 فلسطيني¹. كما أُجبر أكثر من 1.9 مليون مدني، أي نحو 90% من سكان القطاع، على النزوح قسراً، حيث نزح العديد منهم عدة مرات، وبعضهم نزح عشر مرات أو أكثر². مع تعرّض البنية التحتية الأساسية لتدمير ممنهج، مما يجعل الحياة في القطاع شبه مستحيلة.

على الرغم من التوقعات الأولية بأن هذه الحرب ستكون قصيرة الأمد، فقد استمرت الغارات الجوية والعمليات البرية والبحرية في استهداف مختلف المناطق لمدة وصلت أكثر من 15 شهراً. وقد أدى الاستهداف والتدمير المتعمد للأعيان المدنية إلى انهيار القطاعات الحيوية في غزة؛ حيث انهار القطاع الصحي بشكل شبه كامل بسبب تدمير المنشآت واستهداف الكوادر الصحية والشح الشديد في الإمدادات الطبية، فيما توقف قطاع التعليم بشكل كامل مع تدمير المدارس وسقوط الآلاف من الضحايا من الطلاب والمعلمين. كما تقلصت الخدمات الاجتماعية بشكل كبير، مما أجبر السكان على الاعتماد على أنفسهم في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، في حين أن تأثير الحرب لا يزال غير واضح، مع تداعيات قد تستغرق أجيالاً للتعافي.

وبينما ينصبّ الاهتمام العالمي على قطاع غزة، تتصاعد حملة عدوان و تهجير قسري للسكان في الضفة الغربية من قبل جيش الاحتلال، والتي تهدف إلى ترسيخ نظام الفصل العنصري وتعزيز مشروع الاستيطان الاستعماري. وبدعم وتأييد مباشر من المسؤولين الإسرائيليين، وتشمل هذه الحملة هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وإحراق المحاصيل، والنهب المنهجي للممتلكات. وقد اشتد عنف واعتداء المستوطنين تحت حماية رسمية من قوات الاحتلال، وترافقت مع حملات اعتقال واسعة وسوء معاملة قاسية للمعتقلين، في ظل تقارير تشير إلى ممارسات تعذيب ووحشية تُجسد أقسى صور الجحيم³.

فمنذ السابع من أكتوبر 2023، استُشهد ما لا يقل عن 801 فلسطينياً في الضفة الغربية، بينهم 168 طفلاً و10 نساء، وأصيب أكثر من 6500 شخص بجروح⁴.

1 تحديث: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 17 كانون الأول 2024

2 تقرير الأونروا حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، تشرين الثاني 2024

3 تقرير "أهلاً بكم في جهنم: تحول السجون الإسرائيلية إلى شبكة من معسكرات التعذيب"، منظمة بيتسيلم، آب 2024

4 وفقاً للجهز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 17 كانون الأول 2024

وبلغ البطش ذروته في مناطق شمال الضفة الغربية ولاسيما محافظات جنين وطولكرم وطوباس؛ حيث تم اجتياح المناطق من قوات الاحتلال لاسيما المخيمات ودمرت بنيتها التحتية ونفذت عمليات إعدام ميدانية وقصف بالطائرات المسيّرة. كما صعّد المستوطنون وجيش الاحتلال الإسرائيلي من مساعيهم لضم الضفة الغربية وتهويدها، في خطوات أعلن عنها القادة الإسرائيليون بشكل صريح⁵.

كما تأثر الاقتصاد الفلسطيني بتوقف العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بشكل شبه كامل بعد اندلاع الحرب مباشرة، بما في ذلك عمال قطاع غزة. هذا ولابد من الإشارة بأنه عشية السابع من أكتوبر 2023، كان يعمل في الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 180 ألف عامل فلسطيني، يشكلون نحو 22% من القوى العاملة في الضفة الغربية، ويساهمون بحوالي ربع الناتج القومي الإجمالي في الضفة الغربية⁶. إضافة إلى حوالي 20 ألف عامل من قطاع غزة يعملون في السوق الإسرائيلي وينعشون الاقتصاد الغزاوي⁷. على الرغم من التوقعات بعودة تدريجية للعمال الفلسطينيين بعد النصف الأول من عام 2024، تشير الإحصائيات الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض ملحوظ في أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية. فقد انخفض عدد العاملين في إسرائيل من حوالي 16 ألف عامل في الربع الأول إلى حوالي 13 ألف عامل في الربع الثاني من عام 2024. أما العاملون في المستعمرات الإسرائيلية، فقد تراجع عددهم من حوالي 17 ألف عامل في الربع الأول إلى حوالي 14 ألف عامل في الربع الثاني من نفس العام⁸.

ونتيجة للحرب يواجه الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً غير مسبوق في عام 2024، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.1% وارتفعت البطالة إلى 49.9%. انخفض مؤشر التنمية البشرية إلى مستويات لم تسجل منذ بدء حسابه، مع تراجع كبير في غزة والضفة الغربية، مما يحا عقوداً من التقدم التنموي. كما ارتفعت معدلات الفقر إلى 74.3%، مع 4.1 مليون شخص يعانون من الفقر، بينهم 2.61 مليون دخلوا دائرة الفقر لأول مرة. وتفاقم الفقر متعدد الأبعاد بشكل حاد، ليشمل 55.4% من السكان، مع ارتفاع كبير في معدلات الحرمان في مجالات الإسكان، والخدمات، والأمان، والبطالة⁹.

يأتي كل هذا مع قرار حكومة الاحتلال في تاريخ 28 تشرين الأول 2024 بحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك واضح للقانون الدولي وخرق صريح لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة «اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة»

5 التقرير النصف سنوي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تموز 2024

6 العمال الفلسطينيون والتعبئة الاقتصادية: إسرائيل أمام مجموعة أسئلة نظرية وإستراتيجية ملحة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، أيار 2024

7 العمالة الفلسطينية في إسرائيل: اتجاهاتها، ودوافعها وتأثيراتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2024

8 مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية دورة (نيسان-حزيران، 2024)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول، 2024

9 حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تشرين الأول، 2024

عام 1946¹⁰. كما يحمل القرار تداعيات إنسانية كارثية على نحو 2.5 مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما في قطاع غزة، حيث يعتمد 66.1% من السكان بشكل مباشر على خدمات الأونروا في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة¹¹ وتعتمد غالبية السكان على الدعم الإنساني والإغاثي في ظل ظروف حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها القطاع. هذا ولا بد للتأكيد بأن استهداف الأونروا لا يقتصر على إيقاف خدماتها الإنسانية، بل يعكس أبعاداً سياسية أعمق تهدف إلى تقويض حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإنهاء التزام المجتمع الدولي اتجاه قضيتهم¹².

في ظل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعقد الذي تواجهه الضفة الغربية وقطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، تظهر المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية كلاعب رئيسي في محاولة المساندة في سد الفجوات المتزايدة لتلبية احتياجات لامتناهية. إلا أن تصاعد عدوان وانتهاك الاحتلال الإسرائيلي، وتفاقم الأزمة الإنسانية، والانهيار شبه الكامل للقطاعات الحيوية، مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، يجعل من الصعب على هذه المنظمات مواكبة هذه التحديات الهائلة. كما أن القيود التمويلية والتدخلات السياسية الدولية تفاقم من الضغط على هذه المنظمات وتحد من قدرتها على الاستجابة.

1.2 أهداف الورقة البحثية ونطاقها

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل احتياجات المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وتحديد مدى جهوزية هذه المنظمات للاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ في الضفة الغربية. ستمكن هذه الورقة المنظمات من تحديد التحديات ووضع التوصيات المناسبة لدعم المنظمات الأهلية في الضفة الغربية.

تركزت الورقة على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية والتي تنضوي تحت مظلة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ويبلغ عددها 68 منظمة في الضفة الغربية من أصل 145 منظمة أهلية في محافظات الوطن. وتهدف الورقة إلى فهم طبيعة احتياجات هذه المنظمات أمام التحديات التي تواجهها في ظل التصعيد السياسي والأمني والقيود الاقتصادية المتزايدة بعد السابع من أكتوبر 2023.

1.3 المنهجية والمعوقات

تعتمد هذه الورقة على منهجية البحث الوصفي التحليلي، التي تركز على البيانات النوعية لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة باحتياجات المنظمات الأهلية في الضفة الغربية بعد الأحداث التي وقعت في السابع من أكتوبر 2023. استطاع فريق البحث الوصول إلى 30 منظمة أهلية فاعلة في الضفة الغربية. وتم

10 بيان الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تشرين الأول 2024

11 استعراض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال التزام والحقوق الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران 2024.

12 بيان الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تشرين الأول 2024

توظيف أدوات متنوعة لجمع البيانات، شملت إجراء مقابلات معمقة مع 11 ممثلاً عن المنظمات الأهلية، من بينهم مدراء عامون، مدراء العمليات، أو مسؤولي العلاقات الخارجية. هدفت هذه المقابلات إلى استقصاء رؤى تفصيلية حول برامج المنظمات واستجابتها للأحداث بعد السابغ من أكتوبر، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها والاحتياجات اللازمة لتعزيز قدرتها على الاستجابة. وقد تم تصميم مجموعة من الأسئلة المفتوحة ليغطي مختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، لضمان شمولية ودقة البيانات المجموعة.

إلى جانب ذلك، تم تنظيم مجموعتي نقاش بؤري لتوسيع دائرة النقاش حول الاحتياجات والتحديات. المجموعة الأولى ضمت ممثلين عن قطاعي الحماية والصحة، بمشاركة 12 شخصاً يمثلون 12 منظمة. أما المجموعة الثانية فقد ضمت ممثلين عن قطاعي الزراعة والتعليم، بمشاركة 9 أشخاص يمثلون 8 منظمات. ركزت هذه النقاشات على استجابة المنظمات الأهلية للأحداث ما بعد السابغ من أكتوبر والتحديات التي واجهتها والاحتياجات اللازمة لتعزيز قدرتها على الاستجابة، مما أتاح فرصة لتبادل الأفكار والتجارب بين المشاركين.

بالإضافة إلى جمع البيانات المباشرة من المقابلات والنقاشات، تم الاعتماد على مراجعة المصادر الثانوية، حيث شملت هذه المراجعة تقارير المنظمات الدولية والمحلية ذات الصلة، الأبحاث السابقة، والدراسات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الرسمية. كما تم جمع وتحليل خطط الطوارئ الخاصة بست منظمات تم تسليمها لفريق البحث، بهدف الاطلاع عليها وتقييم مدى توافرها مع احتياجات المرحلة الحالية. وقد تم تحليل جميع البيانات باستخدام منهجية التحليل الموضوعي، مما أتاح استخراج الأنماط والقضايا الرئيسية المتعلقة باحتياجات المنظمات الأهلية.

واجهت الورقة عدداً من المعوقات التي أثرت على سير عملية البحث، كان أبرزها ضيق الوقت الممنوح لإعدادها، والذي اقتصر على شهر واحد فقط. هذا الإطار الزمني المحدود شكّل تحدياً كبيراً، خاصة مع الحاجة إلى تنسيق المواعيد لإجراء المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش، بالإضافة إلى مراجعة وتحليل البيانات الثانوية بشكل دقيق وشامل. كما أثر عامل الوقت على إمكانية الوصول إلى بعض المصادر الإضافية التي كان من الممكن أن تثري النتائج، ما أدى إلى التركيز على الأولويات الرئيسية في جمع وتحليل البيانات ضمن الفترة المحددة.

2. نتائج الورقة البحثية

2.1 دور المنظمات الأهلية في فلسطين

تُعد المنظمات الأهلية في فلسطين حجر زاوية في دعم المجتمع الفلسطيني وتعزيز صموده في مواجهة التحديات المستمرة. لعبت هذه المنظمات دوراً مركزياً في الحفاظ على النسيج الوطني الفلسطيني من التفكك قبل وخلال وبعد بدء العمل الوطني التحرري، حيث كانت الحاضنة الأساسية للمقاومة منذ عام 1918 من خلال الجمعيات المسيحية الإسلامية في فلسطين.¹³ وقد شكلت هذه الجمعيات الرافد المركزي للمقاومة، مما ساعد على الحفاظ على دافع مناهضة الاحتلال الإسرائيلي لاحقاً.

مع تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية، استمرت المنظمات الأهلية في لعب دور محوري، خاصة بعد نكبة عام 1948 واحتلال عام 1967، حين ملأت الفراغ الذي خلفه غياب حكومة وطنية فاعلة، ووفرت الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. كما شهدت هذه المنظمات دوراً مهماً خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، حيث ساهمت في تعزيز الوعي المجتمعي، توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الساحة الدولية.¹⁴

مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، تغير دور المنظمات الأهلية في فلسطين ليتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة، حيث أعادت هذه المنظمات توجيه جهودها للعمل في ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، التركيز على الصمود والتصدي للاحتلال، خاصة مع استمرار سيطرة الاحتلال على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية، مما تطلب تعزيز دورها في دعم المجتمعات المتضررة ومواجهة سياسات الاحتلال. ثانياً، دعم بناء الدولة الفلسطينية وتعزيز البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل العمل على تطوير القطاعات الحيوية كالإقتصاد والتعليم والصحة. ثالثاً، تعزيز القيم الاجتماعية والثقافية من خلال التركيز على قضايا الديمقراطية، المساواة، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ترسيخ سيادة القانون كجزء أساسي من مهام ودور هذه المنظمات.¹⁵

في هذا السياق، اتسمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية بالازدواجية، حيث جمعت بين التنافس على تلقي المساعدات وتقديم الخدمات، مما أدى بطبيعة الحال إلى تقليص دور المنظمات الأهلية وتراجع تأثيرها، ومن جهة أخرى، برزت علاقة شراكة وتنسيق في بعض المجالات خاصة مع المنظمات الأهلية ذات الإمكانيات الكبيرة لتقديم خدمات متخصصة.¹⁶

كما دأبت المنظمات الأهلية في هذه الفترة لتشكيل أجسام تنسيقية، تُوجت جهودها بتأسيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية عام 1993، لتكون مظلة جامعة لهذه المنظمات. لعبت الشبكة دوراً فاعلاً في بدايات السلطة الوطنية،

13 محمد الشالدة، العمل الخيري في فلسطين، 2006

14 المصدر السابق

15 الخطة الاستراتيجية 2022-2026، لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2021

16 أطروحة ماجستير حول دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسية)، سائد أبو عدوان، جامعة النجاح الوطنية، 2013

خصوصاً في صياغة قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطيني لعام 2000. إلى جانب ذلك، شهد القطاع الأهلي ظهور شبكات وأئتلافات قطاعية متخصصة، مثل النسوية والبيئية والثقافية وحقوق الإنسان، التي كانت الأكثر تأثيراً، لا سيما في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ورصد الانتهاكات الإسرائيلية. كما برزت منظمات حقوق الإنسان بدور رئيسي في الحشد والمناصرة على الصعيدين المحلي والدولي، وتحضير ملفات الدعاوى المقدمة إلى محكمة الجنايات الدولية.¹⁷

وواصلت المنظمات الأهلية دورها الحيوي في سد الفجوات في تقديم الخدمات الأساسية وفي بناء الائتلافات والأجسام للرقابة على السياسات والتشريعات ومحاولة حماية الحقوق والحريات الأساسية من تقييدات السلطات التنفيذية، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007، حيث تفاقمت الأوضاع الإنسانية نتيجة فرض الاحتلال الحصار على قطاع غزة ورفض المجتمع الدولي التعامل مع حركة حماس كحكومة شرعية، مما أدى إلى تدهور كبير في الظروف المعيشية والإنسانية. أما في الضفة الغربية، فقد تضاعفت المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المنظمات في ظل أزمة مالية مستمرة تعاني منها السلطة الفلسطينية، ناجمة عن سياسات الاحتلال التي تشمل حجز عائدات الضرائب الفلسطينية، إلى جانب التراجع الملحوظ في الدعم الدولي والعربي¹⁸، مما جعل دور المنظمات الأهلية أكثر أهمية في مواجهة هذه التحديات.

وفي هذا السياق، اتسمت العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية بطابع مزدوج، حيث تميزت بالتعاون في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، لكنها شهدت تصادماً في مجال حماية الحقوق والحريات العامة ومواجهة القوانين والسياسات الوطنية التي قد تنتهك حقوق الإنسان أو تتعارض مع حقوق الفئات المهمشة.

تشعبت المجالات التي تعمل بها المنظمات الأهلية لتغطي كافة المجالات إلا أنه لنطاق الورقة البحثية الحالية سيتم التركيز على القطاعات التالية:

2.1.1 القطاع الصحي

تلعب المنظمات الأهلية دوراً حيوياً في تعزيز القطاع الصحي في فلسطين، حيث تساهم بشكل كبير في تقديم الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة، وتعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي لسد الفجوات وتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة. يشكل هذا الدور ركيزة أساسية في دعم التطور الاقتصادي والتشغيل في فلسطين من خلال تعزيز نظام الرعاية الصحية. كما تلعب المنظمات الأهلية دوراً هاماً في مجال المناصرة الدولية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية اتجاه القطاع الصحي الفلسطيني. تدير المنظمات الأهلية 35 مستشفى في فلسطين، توفر 2,141 سريراً، ما يشكل حوالي 33.2% من مجموع الأسرة الصحية في البلاد. إضافة إلى ذلك، تساهم في تقديم الخدمات الصحية الأولية عبر إدارة 182 مركزاً صحياً، ما يعادل 25% من مجموع المراكز الصحية

17 الخطة الاستراتيجية 2022-2026، لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2021

18 مقال الأزمة المالية للسلطة الوطنية... تعددت الأسباب والنتيجة واحدة، خزينة منقولة بالديون، آب 2024

في فلسطين. هذا الحضور القوي يعكس أهمية دور المنظمات الأهلية في توفير الخدمات الصحية المتخصصة والأساسية، خاصة في ظل التحديات التي تواجه القطاع الصحي الفلسطيني.¹⁹

2.1.2 القطاع الزراعي

تلعب المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً حيوياً في دعم قطاع الزراعة وتعزيز صمود المزارعين في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، مثل مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على الزراعة والصيد. تعمل هذه المنظمات على استصلاح الأراضي، تسويق المنتجات الزراعية، وحماية المزارعين والصيادين، لا سيما خلال مواسم حساسة كموسم الزيتون، الذي يُعتبر جزءاً رئيسياً من الاقتصاد الوطني الفلسطيني. كما تنظم حملات مجتمعية لحماية المزارعين من اعتداءات المستوطنين، وتعزز التعاون بين المنظمات الزراعية لتطوير استراتيجيات تدعم الزراعة المستدامة.²⁰

إضافة إلى ذلك، توفر المنظمات الأهلية برامج إقراض زراعي ميسرة، تهدف إلى تمكين المزارعين من توسيع إنتاجهم وتحسين تقنياتهم، عبر دعم شراء المعدات واستصلاح الأراضي. تساعد هذه البرامج في تخفيف الأعباء المالية عن صغار المزارعين وزيادة الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني. ومن خلال التعاون مع الجهات الحكومية، مثل وزارة الزراعة وسلطة المياه، تعمل هذه المنظمات على معالجة تحديات القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الريفية المستدامة.²¹

2.1.3 قطاع التعليم

تلعب المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً حيوياً في دعم وتطوير قطاع التعليم، حيث تساهم في تدريب المعلمين، إجراء البحوث، تطوير المناهج، وتنفيذ مبادرات تربوية وإبداعية.²² تعمل هذه المنظمات على مراجعة السياسات الحكومية، تطوير بيئة تعليمية مناسبة، وتعزيز مفاهيم التعليم المبني على الحقوق، بما يعكس التراث الثقافي الفلسطيني. كما تسعى إلى زيادة الموازنات المخصصة للتعليم، تطوير البنية التحتية للمدارس، وتعزيز الشراكة مع الجهات الرسمية لمعالجة التحديات وتحقيق المصلحة العامة.²³

2.1.4 قطاع الحماية

تلعب المنظمات الأهلية في قطاع الحماية دوراً مهماً في المساهمة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة ولاسيما الأطفال والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى. وقد برز هذا القطاع ضمن

19 الإستراتيجية القطاعية للصحة 2021-2023، وزارة الصحة، 2020

20 الإستراتيجية القطاعية للزراعة 2021-2023، وزارة الصحة، 2020

21 دراسة حول سياسات القطاع الزراعي الوطني، تقرير تحليل الوضع، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020

22 الإستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023، وزارة التعليم، 2020

23 قطاع التعليم، موقع المنظمات الأهلية الفلسطينية

شبكة المنظمات الأهلية في أعقاب أزمة قانون الضمان الاجتماعي عام 2016 وما نتج عنها من تحركات وتفاعلات وجدل في أوساط المجتمع الفلسطيني. ومن أهم التوجهات لدى هذا القطاع محاولة حماية هذه الفئات من خلال حملات المناصرة لمواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها فلسطين والتأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز تكافؤ الفرص وصولاً للعدالة الاجتماعية. علاوة على ذلك تسعى هذه المنظمات لرفع وعي الفئات المستضعفة بحقوقها وبناء قدراتها للمطالبة بها.²⁴

2.2 دور المنظمات الأهلية المبحوثة

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية ومجموعات النقاش البؤرية التي تم عقدها خلال إعداد الورقة البحثية توافقاً مع ما ذكر أعلاه حول دور المنظمات الأهلية في فلسطين. ركزت المنظمات الأهلية الفلسطينية، قبل العدوان الإسرائيلي الأخير، على تقديم برامج متنوعة وشاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للفئات المستهدفة وتعزيز صمودها.

في القطاع الصحي، تميزت هذه البرامج بتوفير الرعاية الصحية الأساسية من خلال العيادات الثابتة والمتنقلة، واستهدفت النساء، الأطفال، وذوي الإعاقة في المناطق المهمشة. كما تضمنت برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير العلاج والأدوية للمرضى، إضافة إلى التثقيف والتوعية الصحية.

أما في القطاع الزراعي، فقد ركزت البرامج على دعم صمود المزارعين، خاصة في المناطق المهمشة والمصنفة «ج»، حيث يتم تقديم منح وقروض ميسرة، وتوفير المعدات الزراعية والبذور المحسنة. وشملت الجهود تحسين الإنتاج باستخدام تقنيات حديثة، استصلاح الأراضي، والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب ودعم التعاونيات الزراعية لتعزيز الإنتاج الحيواني والنباتي، مما ساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. كما برز تدخلاتهم في حماية المناطق الزراعية من الإرهاب الاستيطاني وذلك من خلال تشكيل لجان الحماية التي تركز على المتطوعين الذين يقومون بمساعدة المزارعين في مناطقهم في مواجهة اعتداءات المستوطنين.

وفي قطاع التعليم، ركزت البرامج على تحسين جودة التعليم وتعزيز ثقافة القراءة بين الأطفال. تضمنت الأنشطة إنشاء مكاتب وتطوير برامج تعليمية مساندة تستهدف الطلاب والمعلمين، وتنفيذ أنشطة إبداعية مثل المسرح والتمثيل لتعزيز المشاركة المجتمعية. كما شملت البرامج معالجة صعوبات التعلم، وتحسين بيئة التعليم في مواجهة الظواهر السلبية مثل العنف والمخدرات.

في قطاع الحماية، تقوم المنظمات الأهلية في تقديم الدعم والمساندة للفئات المستهدفة لديهم خاصة الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة. كما أن هناك برامج دعم للشباب والنساء ودعم إغاثي في مخيمات اللاجئين.

كما يتم تخصيص برامج نشر التوعية الثقافية والحقوقية حول حقوق الفئات المستهدفة وممارسة الضغط على المجالس البلدية والقروية لتعزيز حقوقهم ومعالجة القضايا المجتمعية التي تتعلق بهم وتقديم الدعم القانوني والحقوقية إضافة إلى الدعم النفسي والإرشادي.

2.3 استجابة المنظمات الأهلية للعدوان

بعد السابع من أكتوبر 2023، تصدرت المنظمات الأهلية في الضفة الغربية خط المواجهة، حيث كانت مضطرة للتعامل مع تداعيات كارثية لم تقتصر فقط على قطاع غزة، بل طالت أيضاً المناطق المشتعلة في الضفة. ومع تصاعد الأحداث، برزت هذه المنظمات كعامل رئيسي في تقديم الدعم للفئات الأكثر تضرراً، رغم محدودية الموارد وحجم الدمار الذي فاق كل التوقعات.

في **مجال الصحة**، كانت الأوضاع مأساوية بكل المقاييس حيث انهارت المنظومة الصحية في قطاع غزة، فاضطرت المنظمات إلى التحرك بسرعة لإعادة تأهيل المرافق الصحية والمختبرات قدر المستطاع والتي دمرت نتيجة قصف الاحتلال. إضافة إلى توظيف عدد كبير من العاملين في المجال الطبي، وتوفير ما يمكن من الأدوية للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، في ظل غياب شبه كامل للإمدادات والمعدات الطبية الأساسية نتيجة إغلاق المعابر. وفي مراكز النزوح والإيواء تم بناء نقاط طبية لتقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي للنازحين كما تم تدريب فرق كبيرة من المتطوعين في مجال الإسعاف الأولي وتشكيل فرق مجتمعية من المتطوعين. وتركزت الجهود في الضفة على تشغيل العيادات المتنقلة في المناطق التي تعرضت لاقتحامات مستمرة وتشكيل فرق الإسعاف فيها من أجل تسهيل الوصول إلى السكان والمرضى وإجراء الفحوصات الدورية ومتابعة ملفات النساء الحوامل وإيجاد مرافق ملائمة لولادتهن.²⁵

أما **القطاع الزراعي**، فقد عانى المزارعون بشكل غير مسبوق، سواء من عنف المستوطنين أو القيود المفروضة على الوصول إلى أراضيهم. ومع ذلك، لم تقف المنظمات الأهلية مكتوفة الأيدي؛ بل اتجهت إلى دعم هؤلاء المزارعين بالقروض والمنح لتأمين احتياجاتهم، مع التركيز على المناطق المهددة بالمصادرة مثل الأغوار والمناطق المصنفة «ج»²⁶. كما تم التركيز على لجان الحماية في المناطق والتي تتشكل من متطوعين وتقوم بمساعدة المزارعين والسكان في مواجهة اعتداءات وإرهاب المستوطنين.

ونظراً لعدم قدرة المنظمات للوصول إلى المناطق ودعمهم خلال موسم قطف الزيتون بسبب تقييدات الحركة المفروضة، قامت المنظمات بتوصيل وتوزيع المعدات مثل قطفات الزيتون وقطاعات العشب والمقصات لتنقيب الزيتون لتسريع إنجاز قطف الزيتون حيث تم السماح من قبل سلطات الاحتلال للناس بفترات قصيرة لقطف محصولهم. كما قاموا بالتنسيق والتعاون ضمن القطاع الزراعي لإطلاق حملة مناصرة دولية لتسليط الضوء على انتهاكات المستوطنين

25 مقابلة مع الأستاذة بهية عمرة، مديرة العلاقات الخارجية والمشاريع، الإغاثة الطبية.

26 نقاش المجموعة البؤرية مع قطاعي الزراعة والتعليم.

خلال موسم قطف الزيتون²⁷.

وكان من اللافت أيضاً كيف تغيّرت أولويات الناس في هذه المناطق: حيث انتقل التركيز من بناء البنية التحتية الزراعية إلى توفير الأدوات التي تساهم في دعم صمودهم فعلى سبيل المثال تم تزويدهم بالكشافات الضوئية لتعزيز مواجهة هجمات المستوطنين الليلية²⁸.

في **مجال التعليم**، كانت الجهود متواضعة لكنها مؤثرة. فبينما توقفت العملية التعليمية الرسمية في قطاع غزة بشكل تام، تم اللجوء إلى حلول بديلة مثل إنشاء خيم تعليمية ودعم المبادرات الفردية لضمان استمرارية التعليم قدر الإمكان. أما في الضفة الغربية، تم تقديم الدعم للطلاب المحاصرين في المدارس في مدينة جنين التي تعرضت للاقتحامات من خلال تقديم المساعدات الغذائية للطلاب المحاصرين. وأيضاً تم تنفيذ ورشات عمل تهدف إلى بناء قدرات المعلمين على التعامل مع الاحتياجات للمناطق أثناء وجود الطلبة في المدارس وآليات الإخلاء دون مخاطر²⁹.

وفي **قطاع الحماية**، سارعت المنظمات الأهلية إلى تقديم الدعم والمساندة للفئات المستهدفة لديها خاصة الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة. وكان من أبرز تدخلاتهم تنسيق الجهود الوطنية والضغط على الحكومة الفلسطينية للقيام بدورها وصون كرامة العمال الذين انقطعت بهم السبل من مرضى وزوار من قطاع غزة في الضفة الغربية بعد أحداث السابع من أكتوبر، بالإضافة لتقديم المساعدات المالية والعلاجية والنفسية لهم.

كما برزت تدخلات هذه المنظمات في شمال الضفة الغربية وخاصة في المناطق التي استهدفها الاحتلال لاسيما المخيمات التي تم اقتحامها وتدمير بنيتها التحتية فسارعت إلى تقديم الطرود الغذائية والمساعدات المالية وخزانات وبراميل مياه ضخمة للسكان وتوفير الحليب العلاجي للأطفال والحفاظات للمسنين، وعقد 200 زيارة صحية للمتابعة الصحية والنفسية³⁰.

كما انشغلت المنظمات الأهلية في جمع وتجنيد التبرعات وتحويلها إلى قطاع غزة وتوزيعها على العائلات الفقيرة وفق قوائم وزارة التنمية الاجتماعية مع العلم أن الحرب زادت بشكل كبير من حجم الفقراء في ظل الإبادة الجماعية وأصبحت هذه القوائم لا تعبّر عن الواقع الحقيقي للاحتياج. كما قدمت المنظمات الدعم والمساعدات المالية والطرود الغذائية والدعم التفريغ النفسي للفئات المستهدفة لديها لاسيما الأطفال في مراكز الإيواء في قطاع غزة³¹.

كما كان هناك اهتمام في ذوي الإعاقة فتم المساهمة في إرسال معدات خاصة

27 مقابلة مع أشرف طه، كبير موظفين في جمعية تنمية الإغاثة الزراعية.

28 نقاش المجموعة البؤرية مع قطاعي الزراعي والتعليم.

29 المصدر السابق

30 مقابلاتي علاء سروجي وعبد الفتاح سرور.

31 نقاش المجموعة البؤرية مع قطاعي الصحة والحماية.

بهم وتركيب الخلايا الشمسية في مراكز النازحين الخاصة بهم³². ولوحظ توجه منظمات هذا القطاع نحو الرصد والتوثيق والمناصرة الدولية في سبيل تعزيز جهود مساءلة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وضمن حملة واسعة للمناصرة الدولية، تهدف إلى فضح الجرائم التي يتعرض لها الفلسطينيون، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء، الأطفال، وذوي الإعاقة.³³

2.4 ملاحظات على استجابة المنظمات الأهلية

بعد السابع من أكتوبر، ترك العدوان الإسرائيلي أثراً عميقاً على برامج المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث فرض تحديات غير مسبوقة غيرت من طبيعة وأولويات العمل الأهلي. استجابت هذه المنظمات للأزمة من خلال تعديل أنشطتها وبرامجها للتعامل مع الاحتياجات الطارئة التي أفرزتها الأحداث.

ويمكن رصد هذه التأثيرات الرئيسية في الأشكال التالية:

- 1. تحوّل الأولويات من العمل التنموي إلى الإغاثة الطارئة:** أدى التحول نحو الإغاثة الطارئة إلى تراجع كبير في البرامج التنموية التي كانت تهدف إلى تمكين الفئات المهمشة مثل النساء والمزارعين. هذه البرامج، التي كانت تشكل دعامة أساسية لتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني، شهدت تراجعاً واضحاً، خاصة في الضفة الغربية، حيث جرى تحويل الموارد لدعم جهود الإغاثة في قطاع غزة، مما أثر سلباً على استمرارية الجهود التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم فقدان الكثير من مقدرات المنظمات الأهلية التنموية، خاصة في القطاع الزراعي في مناطق (ج)، حيث عانت هذه المناطق من نقص حاد في الدعم والبنية التحتية.
- 2. زيادة الضغوط المالية والبشرية:** فرضت الاستجابة للاحتياجات الطارئة ضغوطاً هائلة على الموارد المالية والبشرية للمنظمات الأهلية، مما شكل عبئاً إضافياً في ظل شح الموارد وتزايد حجم العمل. اضطرت المنظمات إلى التوسع في فرقها وتوظيف المزيد من الكوادر، مما أثقل كاهلها مالياً ولوجستياً، خاصة مع الحاجة إلى استجابة شاملة وسريعة.
- 3. التركيز على الدعم والإرشاد النفسي:** توجهت العديد من المنظمات الأهلية إلى تقديم خدمات الدعم والإرشاد النفسي استجابةً للاحتياجات المتزايدة نظراً للصدمات المتتالية لدى المستفيدين. ومن الملاحظ أن هذا التوجه شمل حتى المنظمات غير المتخصصة في هذا المجال.
- 4. التركيز على الرصد والتوثيق:** لضمان مساءلة الاحتلال على انتهاكاته والمناصرة الدولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من آلة الحرب الإسرائيلية سواء خلال حرب الإبادة الجماعية أو أثناء التصعيدات الميدانية في شمال الضفة الغربية ومناطق ج.

32 مقابلة زياد عمرو رئيسي مجلس إدارة جمعية فلسطين للمكفوفين

33 نقاش المجموعة البؤرية مع قطاعي الصحة والحماية.

5. التركيز على تعزيز جهود المناصرة الدولية: لحماية الشعب الفلسطيني ووقف العدوان الإسرائيلي المستمر والضغط لمساءلته عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد برز التعاون والتنسيق ما بين المنظمات في هذا الجانب، حيث كانت المنظمات غير المتخصصة تستعين بتلك ذات الخبرات المتخصصة في هذا المجال.

تباينت استجابات المنظمات حسب مواقعها وتخصصاتها، كان واضحاً أن تلك العاملة في المخيمات مثل جنين وطولكرم وعائدة قادرة على الاستجابة الفورية بحكم قربها من الأحداث، فسارعت إلى تزويد المخيمات بخزانات المياه وتوزيع الطرود الغذائية والمساعدات المالية وتوفير الحليب العلاجي للأطفال وحفاظات المسنين، كما تم تدريب فرق الإسعاف الأولي وتنظيم برامج زيارات صحية.³⁴

من ناحية أخرى، كانت المنظمات المتخصصة في الإغاثة، مثل جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية وجمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، قادرة على التحرك بسرعة وكفاءة أكبر، خاصة في قطاع غزة التي شهدت انهياراً تاماً للقطاع الصحي وتدهور الأحوال الإنسانية فيها نتيجة لحرب الإبادة الجماعية. وقد أفاد ممثلو هذه المنظمات بأنه كان من الضروري رفع عدد الموظفين في قطاع غزة لتعزيز جهود الاستجابة والإغاثة³⁵ فيما تم تحويل 70% من برامج بعض المنظمات لقطاع غزة مقابل 30% لل الضفة الغربية³⁶.

كما لعبت المنظمات الحقوقية دوراً هاماً من خلال الرصد والتوثيق والمناصرة الدولية وتسييل الضوء على جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ونظام الفصل العنصري «الأبارتهايد» التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

ورغم كل هذه الجهود، كان هناك اعتراف صريح من المنظمات الأهلية بأن استجابتها لم تكن كافية مقارنة بحجم الكارثة والاحتياجات الهائلة. فالنقص الحاد في الموارد والتمويل، بالإضافة إلى حجم الانتهاكات والتعقيدات الميدانية الكبيرة والمستمرة، جعل من المستحيل سد كل الفجوات.

2.5 خطط المنظمات الأهلية للطوارئ

خلال إعداد الورقة البحثية، خصص فريق البحث قسماً من الأسئلة لاستقصاء مدى توفر خطط الطوارئ لدى المنظمات الأهلية المستهدفة. وقد تواصل فريق البحث مع 30 منظمة أهلية تعمل في الضفة الغربية من خلال المقابلات الشخصية المعمقة أو نقاشات المجموعات البؤرية. ومن بين هذه المنظمات، أعربت 8 منظمات فقط عن توفر خطة طوارئ مكتوبة، بينما قامت 6 منهن فقط بتسليم خططها لفريق البحث.

34 مقابلة علاء سروجي، مدير مركز العودة، مخيم طولكرم، ومقابلة د عبد الفتاح سرور، مدير جمعية رواد للثقافة والفنون، مخيم عايدة.

35 مقابلة بهية عمرة مسؤولة العلاقات الخارجية وتجنيد الاموال

36 مقابلة اشرف طه، كبير موظفين في الإغاثة الزراعية.

وعليه، غالبية المنظمات المبحوثة لا تمتلك خطط طوارئ مكتوبة لإدارة الأزمات، فيما تم الاعتماد على التعليمات الشفوية والاجتماعات الدورية لإدارة الأزمة والتنسيق، وكان التركيز منصباً على الجانب الإغاثي الطارئ دون استراتيجية شاملة مستدامة. كما أبدى العديد من المشاركين بأنهم استفادوا من تجربتهم السابقة في التعامل مع طوارئ جائحة الكوفيد 19 ولاسيما في تهيئة البنية التحتية التي تضمن استمرارية عمل المنظمة وتقديم خدماتها للفئات المستهدفة من خلال آليات العمل عن بعد.

في المقابل، ذكر البعض بأن منظماتهم تعيش في حالة طوارئ دائمة في ظل استمرار الاحتلال مما يجعل إعداد خطط طوارئ فعالة ومكتوبة أمراً غير واقعي. ومن الجدير بالذكر بأن العديد من المشاركين عبروا عن عدم رضاهم عن استجابة منظماتهم للأزمة وأعزوا السبب في ذلك إلى أن أي استجابة لن تتناسب وحجم الاحتياجات في سياق حرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري وخطط الضم الاستيطاني التي ينفذها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية

وبهذا فإن أغلب المنظمات الأهلية استبدلت خطط الطوارئ المكتوبة بتعليمات شفوية واجتماعات دورية مما جعل استجابتها تعتمد بالضرورة على الارتجال بدلاً من التخطيط المحكم. وعلى الرغم من وجود خبرات عملية ومترابطة من تجارب سابقة، إلا أنها غير موثقة بما يضمن فاعلية أكبر في الاستجابة للأزمات في المستقبل.

أما بالنسبة للمنظمات الست التي سلمت خطط طوارئ، فهناك أربعة من هذه المنظمات قامت بإعداد خططها خصيصاً للتعامل مع أزمة جائحة كوفيد-19، من بينها خطة واحدة تم إعدادها ولم يتم تفعيلها أو استخدامها عملياً. وتم استخدام خطتين منهن للتعامل مع الأزمة الحالية، في حين خضعت خطة واحدة فقط للمراجعة لتناسب مع الوضع الراهن. ومن الخطط، خطة طوارئ عامة تتناسب وأي من حالات الكوارث أو الأزمات فيما كان هناك خطة وحيدة تم إعدادها خصيصاً للتعامل مع الأزمة الحالية.

تجدر الإشارة إلى أن أربع منظمات من أصل المنظمات الثمانية التي تمتلك خطط طوارئ هي منظمات نسوية مما يظهر اهتمام هذه المنظمات في التخطيط المنهجي والمنظم لإدارة الأزمات خاصة وبأنها مستجيبة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

من الممكن القول بأن الخطط الستة كانت شاملة ومنظمة وتضمنت تحليلاً قوياً للمخاطر وتوزيع الأدوار وآليات الاستجابة والتنسيق، فيما أظهرت وعياً بالمخاطر للسيناريوهات المحتملة سواء المرتبطة بتدهور الوضع الجيوسياسي أو الأوبئة.

ركزت الخطط على تعزيز الجاهزية من خلال رفع القدرات وتدريب الموظفين على إدارة الكوارث، وتخزين الموارد الأساسية (كالإمدادات الطبية والغذائية) وإنشاء فرق طوارئ بمهام واضحة ومحددة مع تحديد التعاقب الوظيفي لضمان استمرارية العمل في حال غياب المسؤولين.

أظهرت الخطط توجهاً لتعزيز التعاون مع الوزارات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية كما أعطت أهمية عالية لإشراك المجتمع المحلي والشبكات القاعدية والتطوعية والمجموعات الشبابية خاصة في الأماكن النائية والأكثر تضرراً.

من الملاحظ بأنه تم تحديد الفئات المستهدفة في كافة الخطط إلا أن هذه المهمة كانت أسهل بالنسبة للمنظمات شديدة التخصص مثل منظمة أصدقاء مرضى التلاسيميا فتم توزيع المرضى وفقاً لمحافظة الضفة الغربية وتحديد النقاط العلاجية في كل محافظة ووضع آلية لتأمين مخزون الأدوية والفلاتر ووحدات الدم في ظل الاقتحامات وفرض معيقات الحركة وتم الترتيب مع الهلال الأحمر لنقل المرضى من أقرب نقطة في مناطق سكنهم إلى النقطة العلاجية.

أما في مجالات التحسين، فتبين أن معظم الخطط افتقرت إلى مؤشرات أداء واضحة لقياس فعالية الاستجابة. وعلى الرغم من وضوح الأهداف إلا أن الخطط لم ترفق بخطط تشغيلية دقيقة مع جداول زمنية واضحة وتقديرات مالية توضح الموارد المالية المطلوبة لكل نشاط.

علاوة على ذلك، كان هناك اعتماد شبه كلي على التمويل الخارجي ولم يتطرق لسيناريوهات ترتبط بإيجاد تمويل مستدام في حال امتدت الأزمة. هذا ولم يتم إيلاء الاهتمام لإدارة البيانات وأمنها خاصة عند تقديم الخدمات عن بعد.

2.6 أبرز التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية

في ظل العدوان الإسرائيلي الأخير، واجهت المنظمات الأهلية الفلسطينية عدة تحديات على مختلف المستويات والتي أثرت بالطبع على استجابة المنظمات الأهلية في تلبية احتياجات الفئات الأكثر تضرراً سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

2.6.1 التحديات المتعلقة بالاحتلال والوضع الأمني

1. استهداف للمنظمات الأهلية من قبل الاحتلال: تعرضت المنظمات الأهلية في الضفة الغربية لعدة خسائر مادية جراء القصف الإسرائيلي الذي استهدف مقراتها وأماكنها في قطاع غزة، كما تم اقتحام إحدى مقرات المنظمات الأهلية وتكسير مقدراتها فيما احتجز العاملين فيها مما أثر بشكل كبير على قدرتها على تقديم خدماتها. كما تم استهداف متطوعين أو عاملين في المنظمات الأهلية فصرحت إحدى المنظمات المبحوثة باستشهاد ثلاثة متطوعين فيما أصيب أربعة آخرين.³⁷

2. حجم ووتيرة الانتهاكات الإسرائيلية: تسببت الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة وتدمير البنية التحتية في صعوبة وصول الفرق الميدانية والإمدادات إلى المناطق المتضررة. كما أن القيود على حركة الأفراد والبضائع أعاقت وصول المستفيدين إلى الخدمات الضرورية مما اضطر المنظمات الأهلية

إلى إيجاد آليات بديلة مثل إرسال المعونات المالية للمستفيدين لتأمين الخدمة ذاتياً مما رفع من تكلفتها أو حتى توظيف كوادر جديدة في المناطق المستهدفة ما أرهق المنظمات ماليا وإدارياً³⁸. تزداد هذه المعوقات بشكل ملحوظ في المناطق الأكثر تضرراً، مثل شمال الضفة الغربية والمخيمات علاوة على ذلك، أدى اتساع حجم وسرعة وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية خلال العدوان على غزة والضفة إلى خلق احتياجات إنسانية تفوق قدرات هذه المنظمات، مع صعوبات في توثيق الانتهاكات الواسعة والمتسارعة، مما عرقل جهود المناصرة الدولية ونقل صورة حية عن المعاناة إلى المجتمع الدولي³⁹.

وفي قطاع غزة، أدى الحصار الإسرائيلي ومنع دخول المساعدات إلى اضطراب المنظمات الأهلية إلى إرسال المساعدات النقدية عبر البنوك، ونظراً لتوقف البنوك في القطاع، فيتم التحويل إلى الحسابات البنكية للتجار وأصحاب الأموال إلكترونياً فيتم صرف الحوالة للمستفيدين مقابل عمولة قد تصل إلى 30% من قيمة المبلغ المحول، ويضاف إلى ذلك ارتفاع الأسعار الحاد في قطاع غزة الذي وصل إلى 309.41%⁴⁰ هذا كله أرهق المنظمات مالياً كما أضعف من فعالية استجاباتها.

3. ضعف وغياب سيادة القانون: تعتمد سياسات الاحتلال إلى إضعاف سيادة القانون في الضفة الغربية وذلك من خلال إضعاف الجهات الرسمية ومنعها من القيام بدورها خاصة في المناطق النائية والمتضررة. كما تسببت حرب الإبادة الجماعية في غياب القانون في قطاع غزة من خلال استهداف قطاع العدالة بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون ومكاتب النيابة العامة والقضاء⁴¹. فتم على سبيل المثال وضع اليد على بئر ماء في قطاع غزة تابع لإحدى المنظمات الأهلية في الضفة الغربية والذي كان يوفر الماء الصالح للشرب للسكان المحيطين به. كما أثر ضعف سيادة القانون في الضفة الغربية على معايير الحماية وعدالة توزيع المساعدات على الأسر الفقيرة.⁴²

2.6.2 تحديات تتعلق في التمويل والموارد

1. نقص التمويل: عجز التمويل المتوفر عن تغطية الاحتياجات الموهولة الناتجة عن الحرب في قطاع غزة والعدوان على الضفة الغربية لاسيما مع ارتفاع الأسعار الجنوبي في قطاع غزة وتوقف البنوك ونقص السيولة المالية.

2. شروط تمويل معقدة وغير مرنة: بعد السابع من أكتوبر تم تشديد الشروط المتطلبة من بعض الممولين، خاصة من الدول التابعة للاتحاد

38 مقابلة جميلة دحو، لجان العمل الصحي.

39 نقاش المجموعة البؤرية لقطاعي الصحة والحماية.

40 وفقاً لبيانات جهاز الإحصاء المركزي

41 ورقة حقائق استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أيلول، 2024

42 نقاش المجموعة البؤرية لقطاع الزراعة والتعليم

الأوروبي⁴³، لتشمل استعراض دقيق للتحويلات المالية وحتى طلب بيانات تفصيلية عن أسماء الموردين وأعضاء مجلس الإدارة.⁴⁴ هذه الشروط، التي جاءت تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، حدّت من مرونة المنظمات وقدرتها على الاستجابة وأعاقت تنفيذ الأنشطة.

3. الانقطاع المفاجئ للتمويل: تفاجأت بعض المنظمات الأهلية بتوقيف التمويل عنها من قبل بعض الجهات المانحة بعد السابع من أكتوبر دون تقديم أي إشعار سابق⁴⁵. مما ترك العديد منها غير قادرة على تغطية نفقاتها الأساسية.

4. محدودية الموارد المحلية: حد الاعتماد شبه الكامل على الجهات المانحة في تمويل المنظمات الأهلية من استدامتها على المدى الطويل، خاصة وأنه في أغلب الأحيان يعد المصدر الوحيد لاستمرار عملها في ظل تهميش العمل التطوعي في الثقافة المجتمعية بشكل عام.

2.6.3 تحديات تتعلق في التنسيق والتكامل

1. غياب التنسيق المؤسسي: برز ضعف عام في التنسيق المؤسسي سواء مع مؤسسات الجهات الرسمية أو فيما بين المنظمات الأهلية مما أدى إلى تضارب العمل وفي بعض الأحيان استهداف نفس الفئات من قبل أكثر من جهة رسمية أو أهلية عوضاً عن توحيد الجهود والموارد لتعظيم أثرها.

2. التنافس على التمويل: انخفاض مستويات الدعم وشح التمويل الخارجي أدى إلى ارتفاع المنافسة بين المنظمات الأهلية والذي انعكس على انخفاض العمل المشترك والتنسيق والتعاون فيما بين المنظمات.

3. ضعف أدوات التخطيط والمعلومات: نتيجة لزيادة الاعتداءات، ارتفع عدد الفئات المتضررة بشكل كبير، مما أدى إلى صعوبة في حصرها وتحديد احتياجاتها الفعلية. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب غياب آليات تسجيل موحدة وفعالة، مما أدى إلى ضعف الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للمستفيدين، وعشوائية في توزيع المساعدات، نتيجة لافتقار الجهات المعنية إلى قاعدة بيانات محدثة وشاملة تضمن وصول الدعم والمساندة إلى الفئات الأكثر تضرراً.

2.6.4 تحديات داخلية

- تواجه المنظمات الأهلية تحديات مرتبطة بإجراءات الموافقات الأمنية من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية، سواء عند تأسيس الجمعيات أو تسيير أعمالها لاحقاً. وتشمل هذه الإجراءات فحصاً دقيقاً للأعضاء المؤسسين وأعضاء مجالس الإدارة، مما قد يطيل الإجراءات ويؤثر على قدرتها في فتح الحسابات البنكية أو إجراء الحوالات المالية، نظراً لارتباط ذلك بشهادة

43 تقرير البنية التحتية حول قيود التمويل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2024.

44 نقاشات المجموعات البورية مع قطاعي الصحة والحماية ومع قطاعي الزراعة والتعليم.

45 تقرير البنية التحتية حول قيود التمويل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2024.

التسجيل الصادرة عن وزارة الداخلية⁴⁶.

- في ظل الأزمة المالية التي تواجهها السلطة وتأثيرها على قدرتها أحياناً على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، تجد المنظمات الأهلية نفسها مضطرة لسد الفجوات وتقديم الدعم للفئات الأكثر حاجة. هذا الدور قد يثير شعوراً بأنها تؤدي مهام تتشابك مع أدوار الحكومة أو تسعى لتحقيق أهدافها.
- كما برز تحدي ثقافي كبير أمام المنظمات الأهلية وخاصة الحقوقية يتعلق في فقدان الثقة لدى المجتمع الفلسطيني في النظام الدولي لحقوق الإنسان في ظل إخفاقه الكبير الذي أثبت عجزه ليس فقط عن وقف جريمة حرب الإبادة، بل حتى عن توفير أبسط الضروريات الإنسانية مثل إدخال المساعدات الأساسية⁴⁷.
- هذا وبرز تحدي في داخل المنظمات الأهلية نفسها إذ لا يتم أخذ موضوع خطط الطوارئ بجدية كافية فعالية المنظمات لا تمتلك خطط طوارئ وفي بعض الأحيان يتم إعدادها نتيجة ضغط من المانحين.
- إن هذه التحديات تلقي بظلالها على كفاءة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مما يستوجب تعزيز آليات التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة، مع التركيز على تطوير حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة تعزز مرونة المنظمات أمام التحديات المتجددة.

2.7 احتياجات المنظمات الأهلية الفلسطينية لتعزيز قدرتها على الاستجابة للطوارئ

تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية تحديات متزايدة يفرضها الواقع الجيوسياسي والاقتصادي في ظل الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، في مقابل شح التمويل وتقييده مما يتطلب تعزيز الإمكانيات المؤسسية والبشرية لهذه المنظمات، ليس فقط لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني، ولكن أيضاً للتصدي للأزمات الإنسانية والطوارئ. إن بناء قدرات المنظمات الأهلية، بما يشمل التدريب، التطوير التقني، تعزيز التمويل، وتحسين التعاون، يعد ركيزة أساسية لتعزيز فعالية وتكاملية استجابة المنظمات الأهلية بما يضمن استدامة دورها الحيوي في دعم صمود الشعب الفلسطيني.

2.7.1 احتياجات رفع الجهوية

1. إعداد خطط استجابة مؤسسية للتعامل مع حالات الطوارئ أو الكوارث بما يضمن استمرارية العمل وتقديم الخدمات.
2. إعداد أدلة إجرائية للعمل وقت الطوارئ
3. ترشيح عملية اتخاذ القرارات أوقات الطوارئ لتصبح أكثر مرونة وللتوصل للقرارات بسرعة

46 دراسة البيئة التمكينية لمؤسسات المجتمع المدني، علم بادنة، شبكة المنظمات الأهلية، 2022.

47 مقابلة حنين زيدان مديرة جمعية المرأة الريفيّة

4. الاستفادة من آليات العمل عن بعد والفضاء الافتراضي لضمان استمرارية العمل وتنفيذ الأنشطة.
5. تعزيز الجاهزية للمنظمات الأهلية بما في ذلك تدريبات على إدارة المخاطر والأزمات، العمل في أوقات الطوارئ، اعداد الخطط في الطوارئ وغيرها وتوفير المعدات والأدوات اللازمة للاستجابة وفقا لاختصاص كل منظمة أهلية، وتجهيز قوائم الاتصال بالموردين والفئات المستهدفة وكافة متطلبات تعزيز الجاهزية.
6. تخصيص الموارد المالية الاحتياطية لتمويل احتياجات الاستجابات السريعة والطارئة

2.7.2 الاحتياجات التقنية

1. بناء أنظمة بيانات متكاملة حول الفئات المستهدفة والمستفيدين لتسهيل عمليات التخطيط والتنسيق والتكاملية وسهولة الوصول
2. تعزيز الجاهزية الرقمية من خلال تمكين المنظمات الأهلية من مواكبة التحول الرقمي والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتخزين السحابي واستخدام البرامج وتطبيقات الهواتف المحمولة. يهدف ذلك إلى تحسين كفاءة إدارة البيانات وضمان أمن المعلومات وتسهيل آليات العمل عن بعد وتعزيز الاتصال والتواصل والاعلام الرقمي

2.7.3 احتياجات تعزيز التعاون والتنسيق

1. بناء قاعدة بيانات حول المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية بما يشمل تخصصاتها وطبيعة تدخلاتها والفئات والأماكن التي تستهدفها.
2. التخطيط بشكل جماعي للتعامل مع الأزمات والأحداث بما يضمن تضافر الجهود ويجنب الازدواجية ويطور من الفعالية والاستجابة والتكاملية ويحسن أثرها. ومن المستحسن تشكيل لجنة طوارئ من المنظمات الأهلية لقيادة التخطيط والتنفيذ عبر المنظمات.
3. بناء الثقة والتعاون بين منظمات المجتمع المدني لتعزيز الجهود الجماعية وتجنب المنافسة.
4. بناء علاقات وشبكات قاعدية في المناطق المهمشة لتسهيل إمكانية الوصول والاستجابة.
5. رفع التنسيق مع المؤسسات الرسمية لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتوحيد الجهود في مواجهة التحديات.

2.7.4 الاحتياجات التدريبية وبناء القدرات

رفع القدرات والتدريب في مجالات متخصصة تشمل:

1. إعداد الخطط الاستراتيجية بما يضمن المرونة والاستجابة للمخاطر المحتملة في ظل الواقع الفلسطيني الذي نعيشه.
2. التخطيط للطوارئ
3. تقييم الاحتياجات السريع
4. إدارة الأزمات والاستجابة السريعة وعمليات الطوارئ
5. استخدام الوسائل الرقمية للتواصل والإعلام وقت الطوارئ
6. الاتصال والتواصل والتعامل مع وسائل الإعلام وقت الطوارئ
7. إعداد مقترحات المشاريع وكتابة التقارير بما يمكن المنظمات من تنويع مصادر التمويل
8. مهارات المناصرة الدولية
9. رصد وتوثيق الانتهاكات

2.7.5 احتياجات التمويل

1. تنويع مصادر التمويل ومحاولة الوصول إلى ممولين جدد تجنباً للتمويل المشروط لتعزيز استقلالية المنظمات الأهلية.
2. إطلاق حملات التمويل الجماعي والحشد الجماهيري مثل GoFundMe لتمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية.
3. وضع استراتيجيات وطنية للتعامل مع التمويل المشروط ولاسيما الاتحاد الأوروبي والدول التابعة له.
4. ضرورة إيجاد بدائل عن التمويل الدولي بالاعتماد على المشاريع المدرة للدخل والتخلص من التبعية للممول الخارجي وتعزيز الاستدامة المالية
5. ضرورة التنسيق والشراكة مع المنظمات الدولية في بناء تدخلات مشتركة والحصول على فرص تمويل مكافئة لتعزيز قدرة المنظمات الأهلية على تقديم الخدمات للفئات المستفيدة. وذلك مع التركيز على خطوة تنافس المنظمات الدولية بتنفيذ المشاريع بشكل مباشر مع الفئات المستهدفة بدلا من التعاون مع المنظمات الأهلية.
6. ضرورة توظيف العمل الإنساني في فلسطين من خلال التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني لممارسة مسؤوليته الاجتماعية وتمويل المنظمات الأهلية.
7. ضرورة أن تدعم السلطة الفلسطينية المنظمات الأهلية في وقت الأزمات لدعم جهودها في الاستجابة وتعزيز التعاون والتنسيق معها.
8. ضرورة رفع التقييدات الرسمية على عمل المنظمات الأهلية خاصة في الأزمات لا سيما تلك التي تتعلق في التحويلات البنكية وسياسات سلطة النقد وحرية عمل المنظمات.

3. التوصيات

3.1 رفع الجاهزية الوطنية:

- نظراً للسياق الجيوسياسي والاقتصادي بالغ التعقيد في فلسطين، وحجم المخاطر المحدقة بالوجود الفلسطيني، سواء في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة أو التهديدات بالضم في الضفة الغربية، يجب الضغط على الحكومة لرفع الجاهزية على المستوى الوطني من خلال إشراك المنظمات الأهلية في خطط الطوارئ الحكومية، مثل خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، وتطويرها إلى خطة طوارئ وطنية شاملة تستجيب لعدة سيناريوهات، بما في ذلك تلك المشابهة للكارثة الإنسانية في قطاع غزة. علاوة على ذلك، يجب تضمين جميع القطاعات، ولاسيما المنظمات الأهلية التي تمتلك الخبرة العملية والميدانية، مع تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة وتأمين الموارد اللازمة لضمان الاستجابة الوطنية الفاعلة.
- ضرورة أن تستمر المنظمات الأهلية الفلسطينية في دورها التاريخي والحيوي في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتقديم الخدمات والإغاثة وسد الثغرات وذلك من خلال تصميم برنامج وطني مبني على سيناريوهات متعددة أهمها احتمالية تقويض السلطة الفلسطينية في ظل استهدافها المستمر من قبل سلطات الاحتلال.
- إنشاء صندوق وطني لدعم المنظمات الأهلية يعتمد في تمويله على الإعفاءات الضريبية والجمركية وأرباح الشركات الكبرى⁴⁸

3.2 إيلاء اهتمام أكثر جدية بخطط الطوارئ

- يجب على المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية التعامل مع خطط الطوارئ وتعزيز الجاهزية بجدية أكبر نظراً للسياق الفلسطيني المليء بالتحديات وشح الموارد.

3.3 رفع الجاهزية المؤسسية

- على المنظمات الأهلية الفلسطينية بناء خطط طوارئ تعتمد على أساليب علمية لتقييم المخاطر وتحليل دقيق للسياق ما يفرز أولويات التدخلات، والاستجابة لعدة سيناريوهات بمستويات مختلفة من حالات الطوارئ.
- يجب أن تولي المنظمات الأهلية اهتماماً عالياً في رفع الجاهزية المؤسسية لديها من خلال تحسين عملية صنع القرار في حالة الطوارئ، وتعيين فرق طوارئ مدربة على التعامل مع الأزمات والاستجابة للطوارئ بما يضمن توزيع واضح للمهام والأدوار، ووضع خطط تعاقب وظيفي في حالة غياب المسؤولين. كما يجب تخطيط الموارد المالية وتوفيرها كاحتياطات جاهزة لحالة الطوارئ، وتجهيز المعدات الأساسية والمستلزمات والمخزون لضمان

استمرار الخدمات.

- يجب التركيز على تجهيز البنية التحتية الرقمية لدى المنظمات الأهلية بما يتلاءم مع للعمل عن بعد وتجهيز البيانات اللازمة للعمل اللوجستي أو ذات العلاقة بالفئات المستهدفة والمستفيدين، مع إيلاء الاهتمام بحماية أمن البيانات والمعلومات لضمان خصوصية المستفيدين.
- ضرورة أن تتخذ شبكة المنظمات الأهلية دوراً ريادياً في تعزيز جاهزية المنظمات الأهلية في حالات الطوارئ وذلك من خلال التشبيك والتنسيق عبر القطاعات المختلفة تحت مظلتها وذلك من خلال قاعدة بيانات موسعة خاصة بحالة الطوارئ حول المنظمات الأهلية ومناطق عملها والفئات التي تستهدفها لتفادي تضارب التدخلات وتكرار استهداف المنتفعين من قبل أكثر من منظمة. علاوة على ذلك يجب على الشبكة تحقيق الاستفادة القصوى من مقدرات المنظمات الأهلية لعمل استجابة فعالة لاسيما تلك الكبيرة منها والتي تنتشر مقراتها في كافة المناطق وتجهيزها كنقاط طوارئ ليتم الوصول إلى الأماكن والفئات المستهدفة بسهولة.

3.4 رفع القدرات والتدريب

- ضرورة أن ترفع المنظمات الأهلية من قدرات موظفيها وكوادرها في مجالات متخصصة تلبية لاحتياجاتها في تعزيز فعالية ومرونة استجابتها لحالات الطوارئ والأزمات. وتشمل هذه المجالات إعداد الخطط الاستراتيجية المرنة والقادرة على مواجهة المخاطر المحتملة، وتقييم الاحتياجات السريع لتحديد الأولويات وتوجيه الجهود والموارد، واستخدام الوسائل الرقمية للتواصل والإعلام والمناصرة الدولية. إضافة إلى الكتابة المهنية لمقترحات المشاريع ومهارات رصد الانتهاكات وتوثيقها لدعم جهود المساءلة والمناصرة الدولية.

3.5 تعزيز التنسيق والتعاون

- يجب إيلاء المنظمات الأهلية الاهتمام بالتنسيق والتعاون الداخلي والخارجي، مع تحديد الأدوار والمسئوليات واتصالات الطوارئ والتنسيق مع الشركاء، لا سيما المنظمات والشبكات القاعدية لضمان التكاملية وفعالية الاستجابات، وأيضاً المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.
- علاوة على ذلك يجب تعزيز ورفع التنسيق والتعاون مع المؤسسات الرسمية لتسهيل المهام والوصول إلى المعلومات وضمان تكاملية التدخلات.
- ضرورة أن ترعى شبكة المنظمات الأهلية حواراً مع الحكومة بخصوص التقييدات المفروضة على المنظمات الأهلية الناتجة عن سياسات سلطة النقد وإجراءات البنوك.
- المساءلة والحوكمة
- إيجاد نظام للحوكمة والمساءلة المجتمعية يراعي حالة الطوارئ ويضمن

مبادئ النزاهة والشفافية في نظام تزويد الخدمات والمساعدات⁴⁹.

3.6 استراتيجيات التمويل

- يجب وضع استراتيجيات وطنية للتعامل مع التمويل المشروط، ولاسيما من الاتحاد الأوروبي والدول التابعة له.
- ضرورة تّولي شبكة المنظمات الأهلية دوراً ريادياً في إدارة حوار بين المنظمات الأهلية للوصول إلى موقف وطني من التمويل المشروط.
- ضرورة محاولة تنويع مصادر التمويل والابتعاد عن الاعتماد الكامل على التمويل الخارجي بما في ذلك التوجه نحو إنشاء مشاريع مدرة للدخل تضمن استدامة المنظمات.
- كما يجب مواجهة المنظمات الدولية التي تنافس المنظمات الأهلية على مصادر التمويل بتنفيذ المشاريع بشكل مباشر مع الفئات المستهدفة بدلاً من تمكين المنظمات الأهلية من الحصول على التمويل.
- ضرورة أن تتبنى المنظمات الأهلية مقاربات تنموية للمشاريع الإغاثية خلال عمليات تجنيد الأموال.

4. الملاحق

4.1 قائمة المقابلات المعمقة

#	اسم الشخص	اسم المؤسسة	الموقع	المسمى الوظيفي	تاريخ المقابلة
1	السيدة كارين ميتر	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	مدينة البيرة	مسؤولة العلاقات الخارجية وتجنيد الاموال	21 تشرين ثاني 2024
2	السيد علاء سروجي	مركز العودة	مخيم طولكرم	مدير عام المركز	22 تشرين ثاني 2024
3	السيد زياد عمروا	جمعية فلسطين للمكفوفين	بلدة كفر عقب - القدس	رئيس مجلس الإدارة	23 تشرين ثاني 2024
4	السيد سامي شماسنة	مركز المنتدى الثقافي	بلدة بيت عنان - القدس	مدير مركز المنتدى الثقافي	23 تشرين ثاني 2024
5	الدكتور عبد الفتاح سرور	جمعية الرواد للثقافة والفنون	مخيم عابدة - بيت لحم	مدير الجمعية	24 تشرين ثاني 2024
6	السيدة بهية عمرة	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	رام الله والبيرة	مديرة العلاقات الخارجية والمشاريع	23 تشرين ثاني 2024
7	السيدة حنين زيدان	جمعية تنمية المرأة الريفية	رام الله والبيرة	مديرة المؤسسة	24 تشرين ثاني 2024
8	المحامي أشرف أبو حية	مؤسسة الحق	رام الله والبيرة	المستشار القانوني	2 كانون الأول 2024
9	السيدة رندة السنيورة	مركز المرأة للارشاد القانوني	رام الله والبيرة	مديرة المؤسسة	8 كانون الأول 2024
10	الدكتورة جميلة دحو	لجان العمل الصحي	البيرة	مديرة المؤسسة	25 تشرين ثاني 2024
11	الاستاذ أشرف طه	جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية"	البيرة	كبير موظفين	18 كانون اول 2024

4.2 قائمتي المؤسسات المشاركة نقاشات المجموعات البؤرية

4.2.1 مجموعة قطاعي الصحة والحماية

الرقم	اسم المؤسسة
1	جمعية أصدقاء مرضى التلاسيميا
2	مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب
3	مركز المنتدى الثقافي
4	جمعية فلسطين للمكفوفين
5	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية
6	مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية
7	الجمعية الفلسطينية لأمراض نزف الدم
8	المركز التنموي للمرأة الفلسطينية
9	لجان الرعاية الصحية الفلسطينية
10	ناشط نقابي
11	مؤسسة بيسان للبحوث والإنماء
12	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

4.2.2 مجموعة قطاعي الزراعة والتعليم





الرقم	اسم المؤسسة
1	اتحاد لجان العمل الزراعي
2	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة
3	المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)
4	مركز إبداع المعلم
5	معهد الأبحاث التطبيقية أريج
6	المتحف الفلسطيني
7	مركز أبحاث الأراضي
8	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي



شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

 PNGO.net      PNGOnetps

رام الله، المصايف، شارع إميل توما، عمارة زهرة المصايف، طابق (1-)
Ramallah, Al-Masayef, Emile Touma St., Zahrat Al-Masayef Building, Floor(-1)

 +970 2 2975321  +970 2 2950704  P.O.Box: 2232  info@Pngo.net